استقبل أعضاء بمكتب مجلس جهة الشرق، مؤخرا بوجدة، ناوكو إيشي، الرئيسة المديرة العامة للصندوق العالمي للبيئة، التي ترأست وفدا عن هذه الهيئة الدولية يتكون من كل من شيزورو أوكي، مسؤولة البيئة بالصندوق، وإبراهيما صو، المنسق الجهوي لإفريقيا، وجون مارك سيناماساي، المتخصص في البيئة.

وجاءت زيارة هذا الوفد للمغرب للتباحث مع السلطات المغربية المختصة حول صيغ وأنماط الدعم التي يمكن أن يقدمها صندوق البيئة العالمي للمغرب بشأن التحضيرات للدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية (كوب 22)، التي ستنعقد في شهر نونبر 2016 بمراكش.

كما تمت إثارة النقاش حول الإمكانيات التي تتوفر عليها هذه الهيئة الدولية والتي يمكن الاستفادة منها في إطلاق مشاريع بيئية جديدة وفي نقل التكنولوجيات الحديثة.

ملحق أسبوعي من إعداد: سميرة الشناوي

إشادة بالمغرب

أشاد الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة بيتيري طالاس، اليوم الثلاثاء، بجنيف، بريادة المغرب تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، في مجال محاربة انعكاسات التغيرات المناخية.

وأبرز الأمين العام للمنظمة خلال محادثات أجراها مع السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة محمد أوجار، أن المغرب يبقى أحدى البلدان الرائدة في إفريقيا في مجال الخدمات المناخية ونموذج للتنمية على المستوى القاري.

وأعرب عن عزمه دعم المغرب من خلال مشاركة نشيطة في التحضير وأشغال (الكوب 22) الذي ستحتضنه مدينة مراكش في نونبر المقبل.

كما نوه بالإصلاحات التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس منذ سنوات، وكذا الجهود الرامية إلى جعل المملكة نموذجا يحتذى في مجال الطاقات المتجددة ومحاربة انعكاسات التغيرات المناخية.

المكان الأمثل لـ«كوب ٢٢»

أكد ريشارد بروبست، المنسق الإقليمي لمشروع التغيرات المناخية التابع للمؤسسة الألمانية فريديريتش إيبرت الذي يوجد مقره في عمان (الأردن)، أن المغرب هو "البلد الوحيد الذي لم يكتف فقط بالوعود خلال مؤتمر الأطراف (كوب 21) بباريس، وإنما حقق ما هو أبعد من ذلك".

وقال بروبست، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة ندوة دولية نظمتها مؤسسة فريديريتش إيبرت والتحالف المغربي من أجل العدالة المناخية تحت شعار "تقييم كوب 21 وصياغة المواقف الاستراتيجية ووجهة نظر المجتمع المدني والنقابات"، إن "المغرب انخرط في مسار جيد جدا يمكن لباقي البلدان الاقتداء به، مما يجعله المكان الأمثل لتنظيم حدث مثل كوب 22".

وأضاف أنه "آن الأوان للتخلي عن الطاقات الأحفورية والتوجه نحو الطاقات المتجددة، كما هو الحال بالنسبة للمملكة التي أحدثت فرص شغل جديدة في هذا القطاع".

مباحثات حول «كوب ٢٢»

أجرت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة، حكيمة الحيطي مؤخرا بباريس، مباحثات مع المديرة العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا، حول سبل تعزيز التعاون بين المغرب والمنظمة الأممية لضمان نجاح المؤتمر حول التغيرات المناخية (كوب 22) الذي سيعقد في نوفمبر المقبل بمراكش. كما عقدت الحيطي والوفد المرافق لها اجتماع عمل مع المسئولين باليونسكو حول نفس الموضوع.

وقالت الحيطي عقب هذه الاجتماعات إن بوكوفا عبرت لها خلال هذا اللقاء عن الدعم الكامل لليونسكو لمؤتمر المناخ (كوب 22) والتزامها بالعمل من أجل إنجاح هذا الحدث الكبير، وخاصة في المجالات التي تدخل ضمن المهمة الدولية للمنظمة، وأساسا الأوجه الثقافية والعلمية".

إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية.. دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهيئات المجتمع المدني

الحافي : أهمية بلورة نموذج جديد لتنمية «نظيفة» تحترم التوازنات البيئية

عبد العظيم الحافي

نزار بركة

أكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نزار بركة، الأسبوع الماضي بالرباط، أن المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مدعوة إلى مواكبة المجتمع المدني من أجل إدماج التكيف مع التغيرات المناخية في السياسات العمومية.

وأوضح بركة، في كلمة تلاها نيابة عنه الكاتب العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إدريس الكراوي، خلال أشغال ندوة دولية حول موضوع التكيف مع التغيرات المناخية .. أي دور للمجالس الاقتصادي والاجتماعية والبيئية في مواكبة العمل الحكومي وتعبئة المجتمع المدني؟" نظمها المجلس، عقب انعقاد اجتماع مكتب اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الفرنكوفونية والمؤسسات المماثلة لها، أنه "يتعين علينا كمجالس اقتصادية واجتماعية ومؤسسات مماثلة لها، أن نضطلع بأدوارنا كمعبر عن صوت المجتمع المدني وكهيئات للاستشارة بالنسبة للحكومات والبرلمانات من أجل مواكبة العمل الحكومي والمجتمع المدني لإنجاح تحدي التكيف مع التغيرات المناخية".

وأضاف أن المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مدعوة، أيضا، إلى المساهمة في إحداث مراكز ذات بعد إقليمي من أجل تقوية قدرات المنظمات غير الحكومية من أجل تمكينها من توعية المواطنين ووضع رهن إشارتها الوسائل التقنية والمالية وآليات الولوج إلى المعلومة البيئية، مبرزا أن التعاون الفرنكوفوني أساسي من أجل ضمان تقوية قدرات التنمية والابتكار بهدف إعداد سياسات ملائمة.

وأشار بركة، الذي يتولى أيضا رئاسة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الفرنكوفونية والمؤسسات المماثلة لها واللجنة العلمية لقمة كوب 22، إلى أن التغيرات المناخية تمثل أحد محاور عمل الاتحاد، مذكرا بأن الاتحاد وضع دليلا منهجيا لمصاحبة المجالس الاقتصادية والاجتماعية في مهامها المتمثلة في التوعية والحد من الظواهر التي تؤدي إلى تنامي التغيرات المناخية مع جميع الأطراف الدائمة (الحكومات والمنتخبون والسلطات المحلية والمدارس ووسائل الإعلام والمجتمع المدني).

وفي معرض حديثه عن القمة العالمية للمناخ (كوب 22) التي ستعقد في شهر نونبر المقبل في مراكش، قال بركة إن هذه القمة ستكون قمة العمل من أجل تحقيق الأولويات المختلفة المحددة في اتفاقية باريس التي تتعلق بالتكيف، والشفافية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، مشيرا إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتكيف مع التغيرات المناخية.

ورأى بركة أن هذا التكيف يتعين أن لا يشكل رد الفعل المناسب لإصلاح الأضرار وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية وعواقبها فحسب، ولكن أيضا عملا استباقيا على مستوى النظم الإيكولوجية ذات الصلة والموارد الحيوية وبعض القطاعات الرئيسية مثل المياه والأمن الغذائي وحماية الأرض، وحماية الواحات والتنوع البيولوجي والزراعة.

من جهته، أكد عبد العظيم الحافي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بنفس المناسبة، على أهمية بلورة نموذج جديد لتنمية "نظيفة" تحترم التوازنات البيئية.

وأبرز الحافي وجود صلة كبيرة بين التغيرات المناخية والتنمية، موضحا أن التكيف مع التغيرات المناخية يهم بالأساس البلدان الإفريقية.

وأضاف، في هذا السياق، أن اتفاق باريس حول التغيرات المناخية هو اتفاق كوني، مؤكدا، في المقابل، على وجود "تباين على مستوى الجهود المبذولة بين البلدان التي تتحمل مسؤولية تاريخية في مجال انبعاثات الغازات الدفيئة والبلدان النامية التي تعتبر ضحية لظاهرة التغيرات المناخية".

وقال الحافي، وهو أيضا مندوب قمة (كوب 22)، إن هذه الأخيرة، التي ستنعقد في شهر نونبر المقبل بمراكش، ستشكل مرحلة هامة في مسار تنفيذ التزامات (كوب 21)، وستولي أهمية خاصة للتكيف مع التغيرات المناخية، لاسيما فيما يتعلق بالسياسات التنموية في مجالات الماء والطاقات المتجددة والأمن الغذائي.

من جهته، أعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ومسؤول قطب المجتمع المدني بقمة (كوب 22)، إدريس اليزمي، أن اتفاقية باريس، التي تشكل منعطفا مهما في المعركة الطويلة لمكافحة آثار التغيرات المناخية، أطلقت دينامية حقيقية وأحدثت تعبئة كونية في المجالات ذات الصلة.

وأضاف أن المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع البيئي وبعض الشخصيات السياسية الدولية، تراهن على رفع هذا التحدي من أجل تحقيق انتقال حقيقي للطاقة وبلوغ التحديات ذات الصلة.

وحذر من أن كل أشكال الحياة على الأرض تبقى مهددة، مؤكدا أن الحل المناسب يتطلب استجابة مشتركة من الجميع (بلدان، ونظم سياسية ومختلف الفاعلين)، على الرغم من أن "توزيع المسؤوليات التاريخية في هذا الأمر يتم بشكل غير متساو، من أجل تحقيق الغايات المثلى".

وشارك في هذه الندوة، على مدى يومين، ممثلو مختلف البلدان الأعضاء في اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الفرنكوفونية، وكذا خبراء في مجال التغيرات المناخية، الذين سلطوا الضوء على دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة كفاعلة في المجتمع المدني المنظم، في ما يتعلق بمواكبة العمل العمومي، وتجسيد التزامات (كوب 21)، وتعزيز القدرات وتعبئة الفاعلين من أجل (كوب 22) لرفع تحدي التكيف مع التغيرات المناخية.

الماء والشغل: مياه أفضل.. وظائف أفضل

> محمد التفراوتي

خلدت وكالة الحوض المائي بسوس ماسة درعة بتنسيق مع المركز الجهوي للاستثمار اليوم العالمي للمياه عبر لقاء تواصلي مع الفاعلين المحليين بمختلف القطاعات.

وأفادت الأستاذة فاتحة لمين، نائبة رئيس مجلس جهة سوس ماسة، أن الجهة تعد من الجهات التي تعرف خصاصا مهولا في هذا المورد الطبيعي، علما أن الجهة تتسم بمناخ شبه جاف يعتبر رافعة للتنمية بالمنطقة، خصوصا وأن جهة سوس ماسة تعتمد في اقتصادها على الميدان الفلاحي والسياحي والبحري.

ووعيا منه بأهمية الماء وضرورة استعماله بطرق رشيدة، تضيف الأستاذة لمين، بادر المجلس الجهوي إلى اتخاذ إجراءات آنية، بإشراك المتدخلين، وذلك من خلال وضع عقدة الفرشة المائية التي تعتبر الأولى من نوعها على الصعيد الوطني. كما تم تأسيس جمعية "أكروتيك" المواكبة للفلاحين ولتشجيع البحث العلم. فضلا عن التوقيع على الاتفاقية الإطار الأولى والتي سطرت ضمن أهدافها تعميم السقي بالتنقيط ليبلغ حوالي 30 ألف هكتار.

ودعت نائبة رئيس جهة سوس ماسة إلى وجوب استحضار التغيرات المناخية وانعكاساته على الماء من خلال توالي فترات الجفاف والفيضانات المؤثرة سلبا على المنشئات المائية.

وفي إطار مواكبة الجهوية المتقدمة، أكدت لمين أن جهة سوس ماسة مدعوة إلى وضع تصميم جهوي لإعداد التراب ومخطط التنمية الجهوية، فضلا عن المخطط الجهوي لتدبير النفايات الصناعية والفلاحية والطبية والصيدلية غير الخطرة.

وتنشد الجهة وضع استراتيجية لاقتصاد الطاقة والحماية من الفيضانات ثم التحضير، رفقة الجهات المعنية، للاتفاقية الإطار رقم 2 للتدبير المندمج للموارد المائية.

وعبرت الأستاذة لمين عن استعداد المجلس الجهوي لدعم المبادرات التي تروم التدبير المندمج للماء لضمان استدامة هذا المورد وضمان الحفاظ على مناصب شغل في القطاع.

وذكر محمد الفسكاوي، مدير وكالة الحوض المائي لجهة سوس مناسبة درعة، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للماء، بالسياق الكرونولوجي لاختيار يوم يذكر بقلب نبض الحياة والذي يقام سنويا في 22 مارس بهدف جذب الانتباه إلى أهمية المياه العذبة، والدعوة إلى الإدارة المستدامة لمواردها.

وتحدث مدير المكتب الجهوي للاستثمار بأكادير خليل نزيه، عن قطاع المياه بجهة سوس ماسة وآفاق الشغل بالمنطقة ومختلف التطورات في مجال تدبير استعمال الموارد المائية وسبل الحماية والمحافظة عليه.

من جانبها، قدمت فاتحة فضيل، عن وكالة الحوض المائي بجهة سوس ماسة درعة، عرضا حول الموارد المائية بالجهة واستعمالاته في مختلف الأنشطة الزراعية والسياحية وصيد الأسماك، وفي سياق مناخ جاف إلى شبه قاحل. وتناولت المتحدثة شعار الاحتفال "الماء والشغل" وارتباطه بمعطيات الجهة متناولة بعض الأرقام والإحصائيات التي تهم خصوصيات الجهة ومجال التدبير التشاركي للموارد المائية والتطور المتوقع لوضع فرشة موارد المياه الجوفية بسوس واشتوكة ثم مكتسبات عقدة الفرشة المائية والاتفاقية الإطارية لصيانة وتنمية الموارد المائية في حوض سوس ماسة.

وتناولت فتيحة فضلي محاور ومواضيع الاتفاقية المتمثلة في الاقتصاد في المياه وكفاءة الري من خلال تحويل 30000 هكتار إلى الري بالتنقيط ومجال تطوير مياه الري واختيار المحاصيل المكثفة المستهلكة لكميات أقل من المياه ثم محور البحث العلمي والتنمية وتعبئة المياه الجوفية و السطحية.

ويعد اليوم العالمي للمياه فعالية عالمية وفرصة لرفع الوعي بالأمور المتصلة بالمياه، ولإلهام الآخرين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإحداث فارق. ويعود الاحتفال باليوم العالمي للمياه إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام 1992، حيث أوصى بفعالية عالمية للمياه. وعقب ذلك حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة 22 مارس 1993 كأول يوم عالمي للمياه. وعقدت هذه الفعالية سنويا منذ ذلك الحين. وفي كل عام، تحدد لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية - اللجنة التي تنسق عمل الأمم المتحدة بشأن المياه والصرف الصحي- موضوع اليوم العالمي لمناقشة التحديات الحالية أو المستقبلية. وتنسق الحملة بمشاركة من عضو واحد أو أكثر من أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. واختارت الأمم المتحدة موضوع هذه السنة شعار "الماء والشغل: مياه أفضل وظائف أفضل"، إذ يركز موضوع اليوم العالمي للمياه لهذا العام على الدور المركزي الذي تلعبه المياه في خلق ودعم وظائف أفضل لمياه هي لبنة أساسية للحياة. كما أنها أكثر من مجرد ضرورة لإرواء العطش أو حماية الصحة؛ المياه أمر حيوي. فهي تخلق فرص عمل وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

ويشتغل اليوم نصف العاملين في العالم، نحو 1.5 مليار شخص، في قطاعات ذات الصلة بالمياه، ذلك أن كل الأعمال على اختلافها تعتمد بشكل أساسي على المياه. ورغم الصلة القوية بين الشغل والمياه، فهناك الملايين من الأشخاص الذين يعتمدون على المياه لاكتساب أرزاقهم لا توفر لهم حماية حقوق العمل الأساسية ولا يعترف بهم.

يشار أن منظمة الأمم المتحدة دعت، في هذه المناسبة، إلى الاستفادة من المعلومات والإجراءات المتخذة في حماية مصادر المياه والحفاظ على نظافتها وعدم إهدارها، من أجل المساهمة في إحداث تغيير يحمي مقدرات الكوكب المائية.

وشددت المنظمة على ضرورة التعرف على تأثير كمية ونوعية المياه على حياة البشر وسبل عيشهم، وإمكانيات تغيير المجتمعات والاقتصادات لحماية الثروة المائية، لجعلها تكفي سكان الأرض، معتبرة أن المياه هي أكثر من مجرد ضرورة لإرواء العطش أو حماية الصحة، وإنما هي تخلق فرص عمل وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

جانب من فعاليات اللقاء

الحمامات التقليدية والحكامة البيئية موضوع يوم دراسي بوجدة

تداول المشاركون في يوم دراسي، الأسبوع الماضي بوجدة، بشأن أنجع السبل الكفيلة بإرساء حكامة بيئية جيدة لقطاع الحمامات بالمغرب، وخاصة تحديث الحمامات التقليدية.

ونظم هذا اللقاء من طرف جمعية طاقة، تضامن وبيئة وجمعية البساط البيئي الأخضر ومجموعة الطاقات المتجددة والبيئة والتضامن الفرنسية، بشراكة مع جمعية أرباب الحمامات بوجدة، وذلك في سياق الجهود الرامية إلى تنمية الوعي بأوساط المجتمع المدني بشأن الآثار البيئية للتدبير الحالي للحمامات وخلق دينامية لأجل إعداد تشاركي لاستراتيجية الترقية البيئية لهذا القطاع.

وناقش المشاركون في هذا اليوم الدراسي، الذي حضره عدد من أرباب الحمامات بوجدة، الطرق الكفيلة بترشيد استهلاك المياه في الحمامات، وحماية الفرشة المائية، وتخفيض استهلاك الخشب وتكاليف الطاقة، والحد من التلوث المحلي وانبعاثات الغازات الدفيئة.

وقالت أسماء عرباوي، رئيسة جمعية طاقة، تضامن وبيئة، في كلمة بالمناسبة، إنه تم تشكيل فريق تقني يقدم خدمات مجانية لأرباب الحمامات تتمثل في إجراء الدراسات التقنية المتعلقة بعقلنة وترشيد استهلاك الماء والخشب بالحمامات، لافتة إلى أن هذا الفريق التقني يقترح على المستفيدين حلولا ملائمة، من بينها استعمال الطاقة الشمسية.

وشددت عرباوي على ضرورة هيكلة قطاع الحمامات بما يضمن التجاوب مع المتطلبات البيئية، لا سيما وأن القطاع يعاني "مشاكل مركبة" تفضي إلى استنزاف الثروات الطبيعية.

وتم، خلال هذا اللقاء، عرض نتائج بحث ميداني ودراسة تقنية وقانونية وبيئية أنجزتها مجموعة الطاقات المتجددة والبيئة والتضامن حول هذا القطاع.

وبحسب هذا البحث الميداني، فإنه يوجد بالمغرب ما يقارب 12000 حمام يساهم في تدهور التراث الطبيعي، وضياع ملايين الأمتار المكعبة من الماء، وأزيد من مليون طن من الوقود سنويا. كما أن الحمامات غير خاضعة للقوانين البيئية ودراسة التأثير على البيئة.

يذكر أن هذا اليوم الدراسي نظم في إطار مشروع الحكامة البيئية في قطاع الحمامات بالمغرب الذي تشرف عليه جمعية طاقة، تضامن وبيئة، بتعاون مع جمعية البساط البيئي الأخضر ومجموعة الطاقات المتجددة والبيئة والتضامن، وبدعم من الاتحاد الأوروبي وبرنامج التمويل الأصغر للصندوق العالمي للبيئة.

ويهدف هذا المشروع إلى الترافع مع مكونات المجتمع المدني وكل المتدخلين في القطاع قصد تعزيز ترسانته القانونية والمؤسساتية، فضلا عن التوعية والتحسيس بشأن الضرر الذي تتعرض له الثروة البيئية، وتشجيع استعمال تقنيات جديدة صديقة للبيئة في هذا المجال.

نداء العيون للتربية على التغيرات المناخية

دعا "نداء العيون للتربية على التغيرات المناخية"، الذي صدر عقب أشغال مائدة مستديرة نظمت مؤخرا بالعيون، المجتمع الدولي إلى مزيد من اليقظة والفعالية في التعامل مع ظاهرة التغير المناخي، وترجمة النوايا إلى فعل واقعي مشترك.

وأوصى النداء المنتظم الدولي بالاعتراف الفعلي بأهمية التربية من أجل التأقلم مع التغيرات المناخية، وذلك عبر تطوير البرامج التعليمية وتعزيزها بحوامل التربية على التغيرات المناخية.

وأكد النداء الذي تلي خلال هذه التظاهرة، التي نظمتها مجموعة البحث والدراسات حول ساحل الصحراء، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون - السمارة، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون - الساقية الحمراء، في إطار الملتقى الربيعي للتربية البيئية، حول موضوع "مواجهة أسباب وتداعيات التغيرات المناخية .. أي دور للمدرسة والفاعل التربوي؟"، على ضرورة تأهيل الفعل التربوي بما يمكن المربين والمدرسين من إدراك المعارف والمهارات وترسيخ القيم ذات الصلة بالتغيرات المناخية والمخاطر الناجمة عنها، داعيا البلدان النامية إلى الاهتمام بموروثها الثقافي وبالتقنيات المبدعة وأنظمة الإعلام أثناء تفعيل برامج التربية على التغيرات المناخية.

وحث البلدان المتقدمة والنامية على تقديم الدعم اللازم للبلدان الأكثر فقرا لمواجهة تغير المناخ وتبني اقتصادات خفيضة الكربون، مطالبا بالتضامن مع هذه البلدان في المجال التربوي وخاصة تطوير البرامج وإرساء مناهج التربية على التغييرات المناخية.

وثمن النداء أبعاد ورمزية نداء طنجة من أجل المناخ باعتباره يؤسس لتعامل عالمي جديد بخصوص التغيرات المناخية والتعاطي مع مختلف القضايا الإيكولوجية الراهنة ويؤسس للطموح نحو تعاقد ملزم ومنصف على المستوى الدولي.

يشار إلى أن نداء العيون، الذي شارك في بلورته أساتذة جامعيون وخبراء وباحثون وممثلو مؤسسات عمومية ومنظمات وطنية وفعاليات محلية، يهدف إلى التعبئة من أجل المساهمة في إنجاح قمة مراكش "كوب 22" حول التغيرات المناخية ونشر ثقافة علمية سليمة عن التغيرات المناخية.

هذا وأكد المشاركون في الندوة أن التصدي للآثار السلبية للتغيرات المناخية ضرورة ملحة لحماية كوكب الأرض ومستقبل الأجيال الصاعدة.

وأبرزوا أن التغيرات المناخية أصبحت واقعا ملموسا يفرض نفسه على البشرية قاطبة، وعلى كافة الفاعلين، من سياسيين واقتصاديين واجتماعيين وتربويين، لبلورة استراتيجية كونية شاملة، تنبثق عنها مخططات جهوية وإقليمية ومحلية لمواجهة تحديات هذه الظاهرة والتكيف مع تبعاتها.

وذكر المشاركون في هذه الندوة، من بينهم أساتذة جامعيون وباحثون وحقوقيون وخبراء تربويون، أن أغلب الدراسات أكدت أن الأنشطة البشرية يترتب عنها ارتفاع مطرد ومتصاعد لدرجة حرارة الأرض وتزايد تردد الظواهر المناخية القصوى وحدتها وأخطارها، مبرزين أن التغيرات المناخية ستسفر عن نتائج وخيمة بيئيا وسوسيو- اقتصاديا في حالة التمادي في اللامبالاة.

ودعوا إلى تظافر الجهود من أجل استشراف سبل تأقلم المجتمعات الإنسانية مع التغيرات المناخية، والعمل على إيجاد السبل القمينة للتصدي لها، مبرزين أن الدراسات المنجزة في هذا المجال تنذر بتفاقم ظاهرة التصحر التي أصبحت تشكل، منذ سنوات، تهديدا حقيقيا للإنسان وللمنظومات البيئية، ذلك أن الاستغلال المفرط للموارد من شأنه أن يخل، بشكل لا رجعة فيه، بالتوازن البيئي، بدءا بالموارد المائية التي ستؤدي ندرتها حتما إلى عرقلة النمو في المستقبل.

وسجلوا أن المغرب، ووعيا منه بجسامة الرهانات وحدة المخاطر المحدقة بالبيئة، يسعى إلى بلورة استراتيجية ناجعة قصد التأقلم مع ظاهرة التغيرات المناخية واقتراح الحلول المناسبة لاستتباب الأمن المائي وتحقيق الأمن الغذائي وضمان الصحة للجميع والحفاظ على توازن المنظومات البيئية.

من جهة أخرى، أكد المشاركون الدور الكبير الذي يمكن أن تسهم به التربية البيئية في مواجهة تغير المناخ، مشيرين إلى أن المدرسة والفاعل التربوي بشكل عام يمكن أن يضطلع ب دور مهم في تثبيت قيم احترام البيئة لدى المتعلمين، والتحسيس من أجل التأقلم مع التغيرات المناخية خصوصا من خلال أنشطة الحياة المدرسية.

يشار إلى أن هذه الندوة قاربت عدة محاور من بينها، على الخصوص، "قراءة في مخرجات قمة باريس (كوب 21) حول التغيرات المناخية" و"دور التربية والتواصل والإعلام في الحد من التأثيرات المناخية" و"تأثيرات تغير المناخ على الصحة واستراتيجيات تكيف النظم الصحية بالمنطقة العربية" و"حقوق الإنسان في ظل التغيرات المناخية" و"دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية البيئة" و"أهمية مشروع الطاقة الريحية في مكافحة التغيرات المناخية".

وجاء هذا اللقاء لمواكبة التحضيرات الجارية للمؤتمر الـ22 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيحتضنه المغرب خلال شهر نونبر 2016 بمدينة مراكش.

ويذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة تروم، في إطار انفتاحها على مختلف الفعاليات المحلية بالجهة، ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتمثلها على المستوى المعرفي والسلوكي.

وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة، حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.